

تسجيل ما لا يقل عن 3157 حالة
اعتقال تعسفي في النصف الأول من
عام 2017

بينهم 589 شخصاً في حزيان

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 3 تموز 2017

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: تفاصيل التقرير

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في النصف الأول من عام 2017

باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في حزيران 2017

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني).

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.

• نقاط مدهمة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.

• حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى.

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في حزيران.

رابعاً: التوصيات

أولاً: المقدمة:

تكاد تكون قضية المعتقلين المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أي تقدم يذكر على الرغم من تضمينها في بيان وقف الأعمال العدائية، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.



ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة كافة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يطلب من كافة الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 99% من مجموع المعتقلين.

منهجية التقرير:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى قوات النظام السوري بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل قوات النظام السوري، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.



جميع المعتقلين الموثقين لشهر حزيران تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها قوات النظام السوري بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها يأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تعتمد فعل ذلك كي لا تبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 117 ألف حالة اعتقال، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99% منها لدى قوات النظام السوري)، لا تشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعانيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.

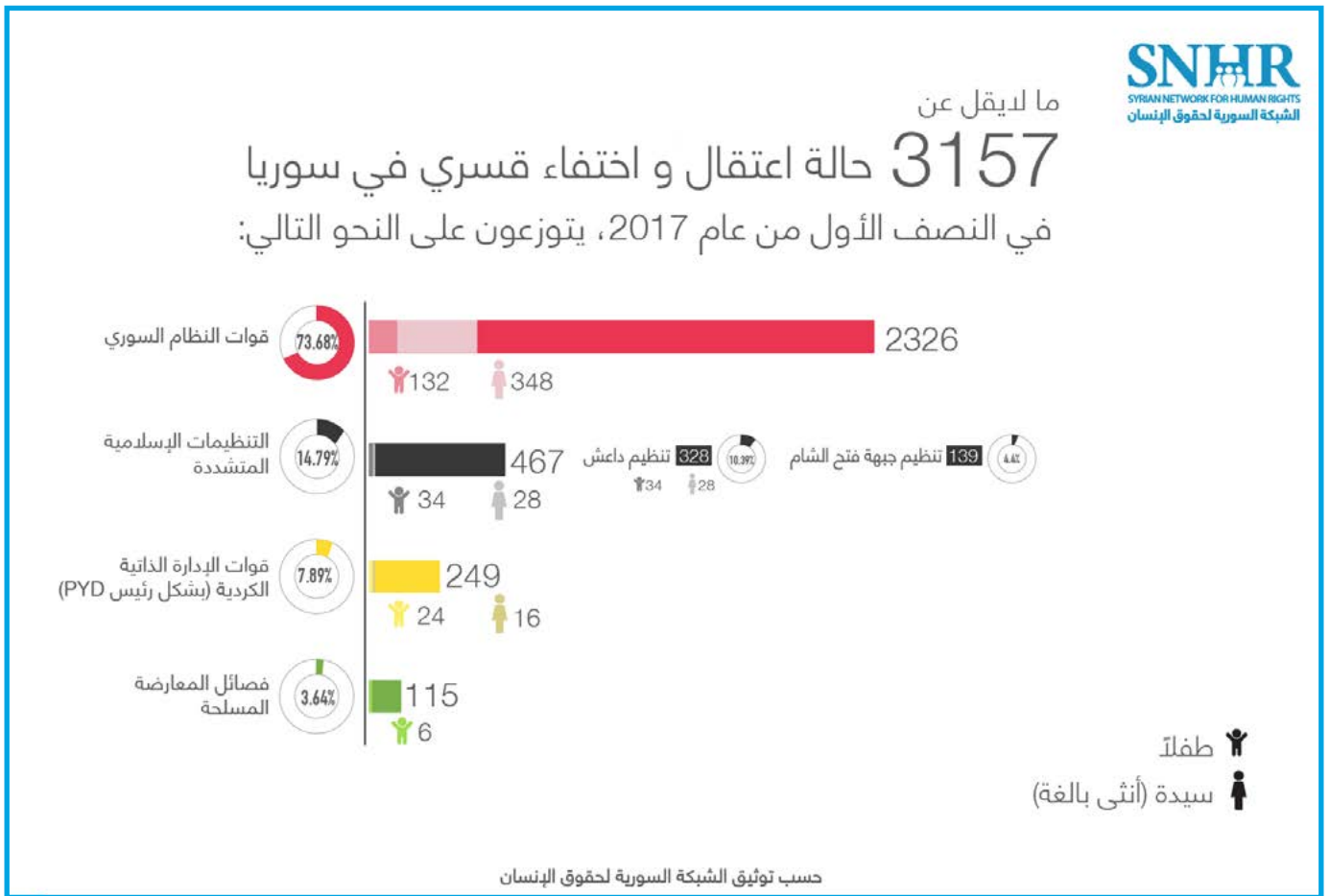


- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على [محرك البحث](#) الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفاصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في النصف الأول من عام 2017:



وثقت الشبكة السورية لحقوق الانسان في النصف الأول من عام 2017 ما لا يقل عن 3157 حالة اعتقال واختفاء قسري على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا، يتوزعون على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): ما لا يقل عن 2326 شخصاً بينهم 132 طفلاً، و348 سيدة (أثنى بالغة).

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة: ما لا يقل عن 467 شخصاً بينهم 34 طفلاً، و28 سيدة.

• تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 328 شخصاً، بينهم 34 طفلاً، و28 سيدة.

• تنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً): 139 شخصاً، جميعهم من الرجال.

تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني): ما لا يقل عن 249 شخصاً بينهم 24 طفلاً، و16 سيدة.

ثاء: فصائل المعارضة المسلحة: ما لا يقل عن 115 شخصاً بينهم 6 أطفال.

باء: حصيلة الاعتقال التعسفي في حزيران 2017:

تميّزت الاعتقالات التعسفية في حزيران بقيام قوات النظام السوري بعمليات مدمرة واعتقال شبه يومية شملت المدنيين في الأحياء الرئيسية في مراكز المدن والتجمعات السكانية الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال الشرائح العمرية بين 18 - 42 عاماً، وذلك بهدف التجنيد القسري، كما شملت عوائل النشطاء ومقاتلي فصائل المعارضة المسلحة القاطنين في مناطق سيطرته، كما شملت عمليات الدهم والاعتقال بهدف التجنيد القسري عدة مناطق في محافظة ريف دمشق.

تنظيم داعش استمر أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال المخالفين للتعالم المفروضة قسراً من قبل التنظيم، وأيضاً أصحاب محلات الاتصالات ومقاهي الإنترنت ومحلات الصرافة، والمدنيين الذين يحاولون النزوح من مناطق سيطرة التنظيم إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة.

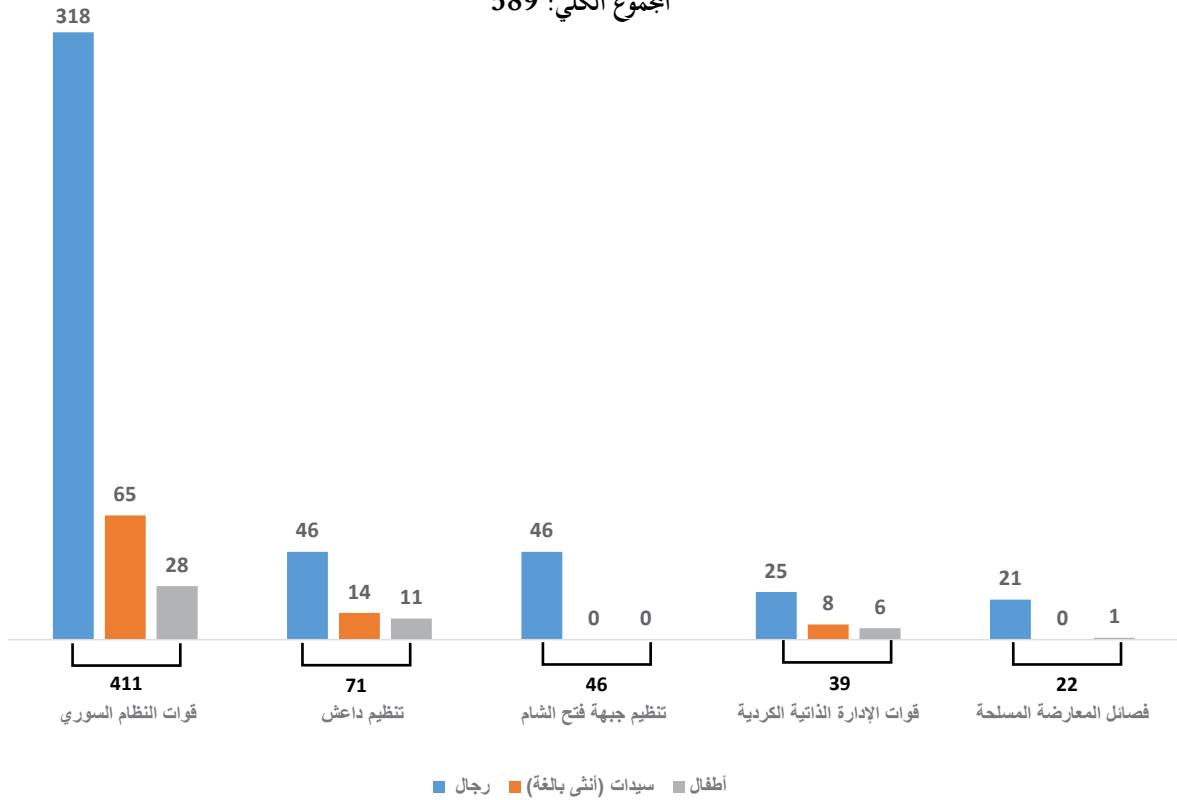
قوات الإدارة الذاتية من جهتها، استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين والنشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لتوجهاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث تركزت عمليات الاعتقال هذه في مدينة الحسكة، ومدينة عفرين بريف محافظة حلب، إضافة إلى حملات موسّعة للاعتقال بهدف التجنيد القسري تركزت في مدن القامشلي بريف محافظة الحسكة ومدن عفرين وعين العرب بريف محافظة حلب.



تنظيم جبهة فتح الشام، صعّد في حزيران من عمليات الاعتقال التعسفي والخطف بحق أفراد من فصائل المعارضة المسلحة المنتمين إلى فصائل درع الفرات في ريف حلب الشمالي، وتركزت عمليات الاعتقال هذه في قرى وبلدات ريف محافظة إدلب الجنوبي.

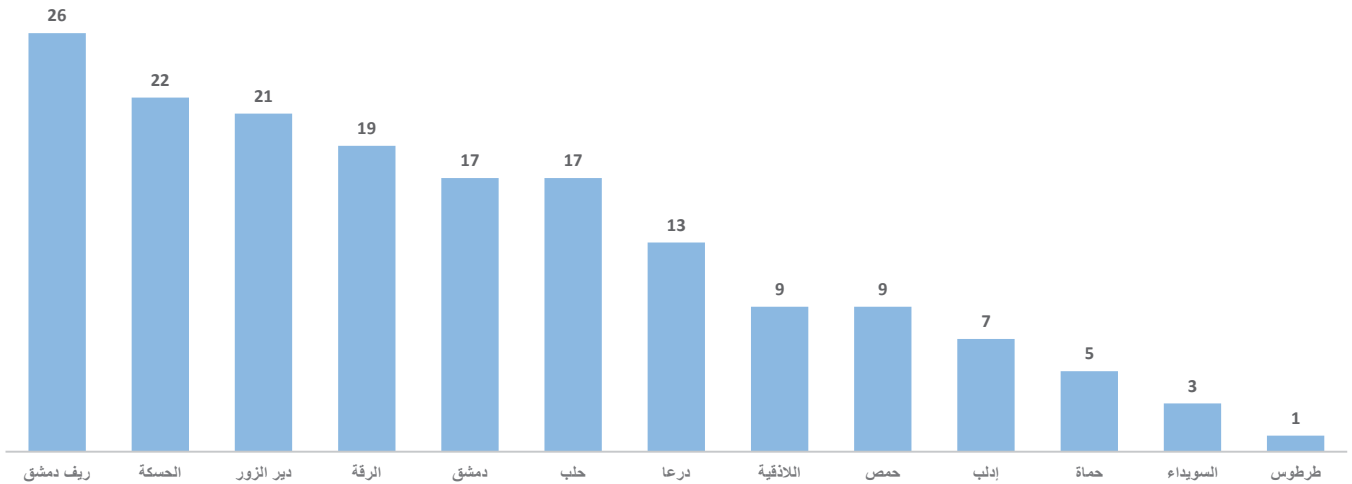
حصيلة الاعتقالات التي وثقت في حزيران توزعت على النحو التالي:

المجموع الكلي: 589



نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

المجموع الكلي: 169



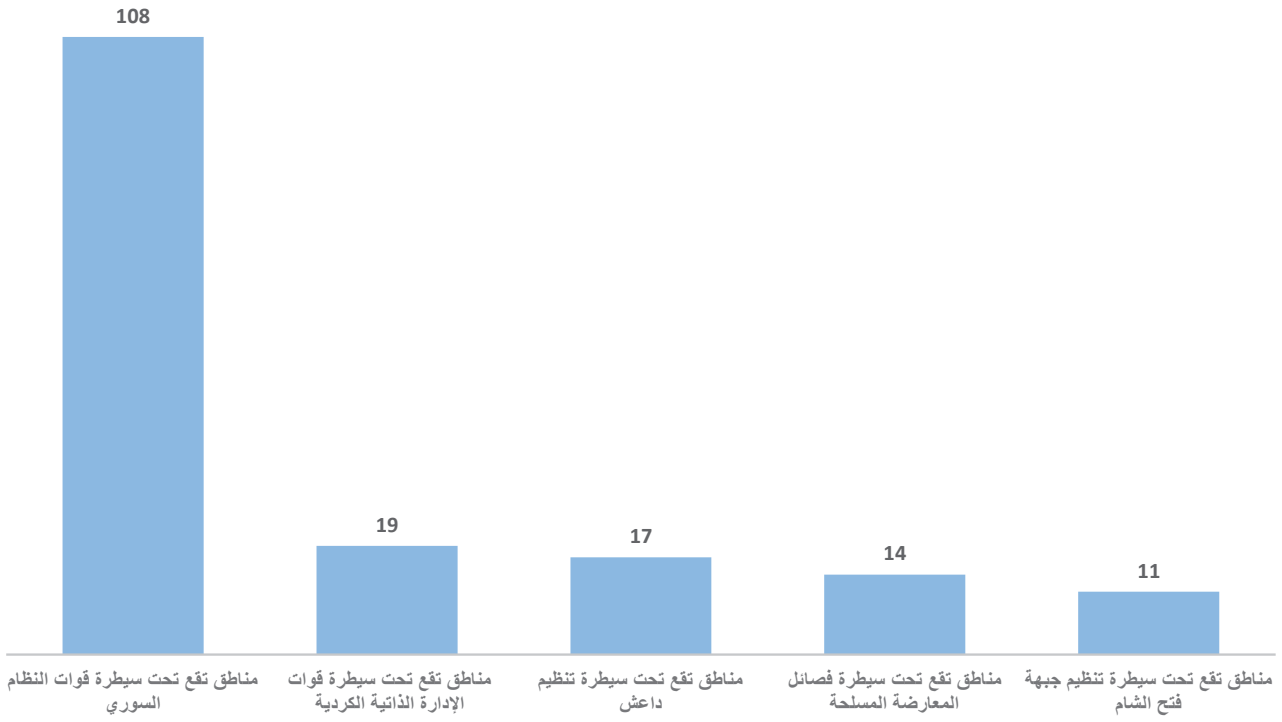
info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

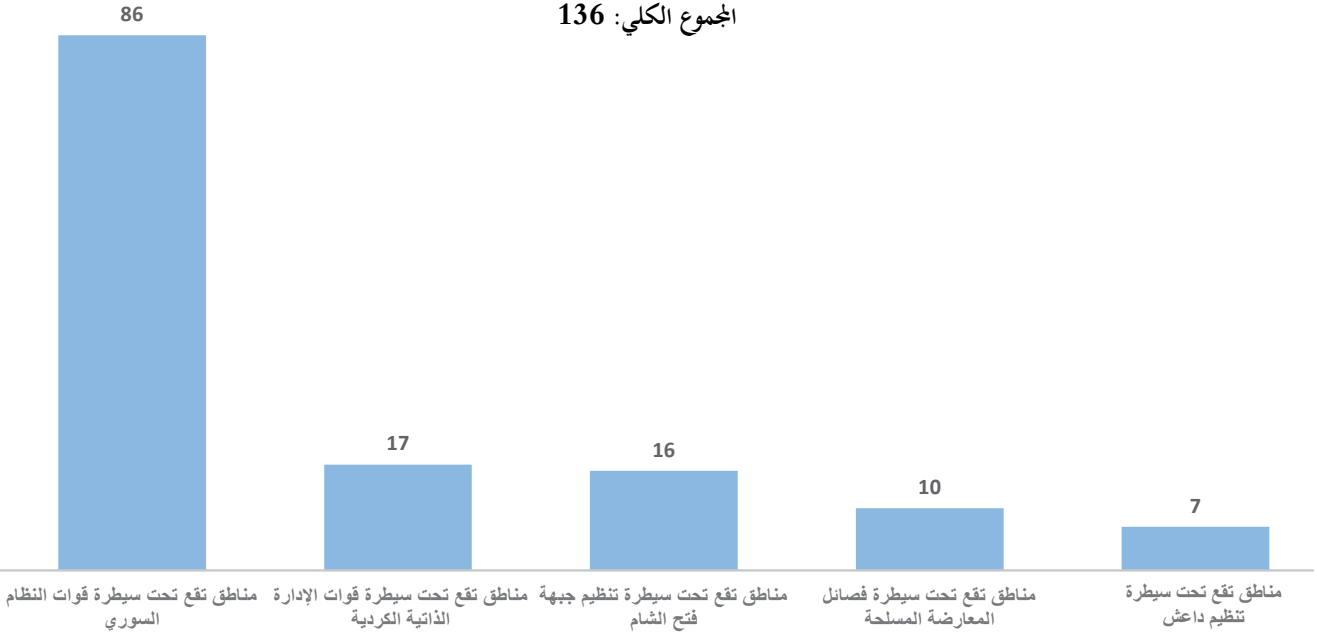
الجهات المسؤولة عن المdahمات:

المجموع الكلي: 169



حالات خطف قامت بها الجهات الأخرى:

المجموع الكلي: 136



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في حزيران:

قوات النظام السوري:



الأستاذ أحمد الحمود

الأستاذ أحمد الحمود، من أبناء مدينة مسكنة بريف محافظة حلب الشرقي، مدرس لغة إنكليزية، اعتقلته قوات النظام السوري يوم السبت 10/ حزيران/ 2017 أثناء مروره من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في بلدة المزرعة العسكرية قرب مدينة مسكنة أثناء ذهابه إلى محافظة حلب، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(لم نستطع ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، أنثى، من مدينة حماة، تولد عام 1985، اعتقلتها قوات النظام السوري لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها تقع في قرية كفراع بريف محافظة حماة الشرقي يوم الإثنين 12/ حزيران/ 2017، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

الأستاذ جنكين صلاح الدين عليكو، من أبناء مدينة الدرباسية بريف محافظة الحسكة الشرقي، من مواليد عام 1988، خريج جامعة دمشق قسم الفلسفة، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية الجمعة 16/ حزيران/ 2017 من مكان وجوده في مدينة الدرباسية، واقتادته إلى جهة مجهولة، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

حسان شهاب القاسم، صيدلاني، من أبناء قرية أم حجيرة بريف محافظة الحسكة الشرقي، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية الجمعة 2/ حزيران/ 2017 من مكان عمله في صيدليته في قرية أم حجيرة، واقتادته إلى جهة مجهولة، وما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- جبهة فتح الشام:

الدكتور علي سلطان، من أبناء قرية معرشمشة بريف محافظة إدلب الشرقي، عضو مجلس محافظة إدلب الحرة، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لجبهة فتح الشام من مكان وجوده في مدينة خان شيخون، واقتادته إلى جهة مجهولة يوم الخميس 8/ حزيران/ 2017، أفرج عنه في يوم الأحد 11/ حزيران/ 2017.



الدكتور علي سلطان

أحمد الموسى، من أبناء قرية جوزف بريف محافظة إدلب الجنوبي، رئيس المكتب الرياضي في المجلس المحلي الموحد لجبل الزاوية وسهل الروح بريف محافظة إدلب الغربي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لجبهة فتح الشام يوم الثلاثاء 13/ حزيران/ 2017، إثر مدهامة مكان إقامته في قرية جوزف واقتادته إلى مكان مجهول، ومايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

رابعاً: التوصيات:

1 - لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

2 - يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

